

شكل قدة متهدلة أسطوانية، يبلغ طولها من ثلاثة إلى ستة سنتيم. أما القدة الأنثية فهي قصيرة، إذ لا يزيد طولها عن سنتيمترين.

لا يوجد التامول في إفريقيا إلا في المغرب حيث يعيش على ضفاف العيون والوديان الرطبة والباردة من المنطقة الوسطى من سلسلة جبال الريف، أي في البيومناخات الشديدة الرطوبة والرطوبة الباردة والقارسة، في الطابقين فوق المتوسطي والجبلي المتوسطي. ولا يُصادف إلا فوق أترية غير كلسية.

إن الوجود الطبيعي للتامول و"جار الماء" (Alnus glutinosa) بالمغرب، حتى وإن كانا يشكّلان حالياً باقات قليلة الانتشار بالريف الأوسط، دليل على أن هذين النوعين يمثلان بقايا التشكيلات النباتية التي كانت تسود هذه المنطقة في الحقب الباردة من العصر الرباعي، والمعلوم أنهما يكونان حالياً غابات جد شاسعة في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية حتى الحدود القطبية الشمالية للأشجار. تحتوي قشرة جذع التامول على دباغ ومادة راتينية تعطيه لونا أبيض جميلاً وتجعله مقاوماً للتغفن، وغير منفذ للماء.

يتميز خشب التامول بمتانته وصلابته وتعريقه الدقيق المتموج، وحسن منظره وقابليته الفائقة للتلميع. وتمثل استعمالات خشب التامول في البلدان التي يكثر بها، في صناعة البلاكاغ والصناديق والمقايض وقوالب الأحذية وصناعة الزوارق وأدوات الزينة، كما يستعمل كوقود للتقطير.

والجدير بالذكر أن التامول كان يعتبر في القرنين العاشر والحادي عشر (16-17 م) من النباتات الطبية الرئيسية في أوروبا وأمريكا وآسيا.

أبحاث شخصية : أ. هيل، النبات الاقتصادي، 1962، تر. د. ع. زاهر وآخرون، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة.

L. Emberger, Les arbres du Maroc et comment les reconnaître, Paris, 1938.
عبد المالك بنعبيد

تَامُيسِينُ، موقع دافق المياه في قبيلة بني توزين بين ميضار الأعلى وتافرسيت على بعد حوالي 80 كلم غرب مدينة الناظور. تحيط به جبال تعرف بالكدي الحمراء "تيورين تيزوأغين"، اشتهرت تاميسين بمعركة حامية بين قوات المجاهدين والجيش الأسباني أيام عبد الكريم الخطابي، يطلق عليها الأهالي معركة "الكدي الحمراء"، وذلك يوم عاشوراء 1342 / 23 غشت 1923 م، في الزحف الثاني لجيش الاحتلال الأسباني.

استشهد في هذه المعركة عدد من المجاهدين، منهم القائد حمو بن محمد بن قدور، قائد المجاهدين الملكف بإدارة مركز اغبال الذي يبعد بحوالي ثلاثة كيلومترات من هذا الموقع، والمجاهد أبضارس بن علال بن الطاهر، وهما من أبناء عمومة الصوفي العالم الحاج محمد التوزاني

Boccard, 1965 ; J. Marion, Briques estampillées, BAM, IV, 1960, p. 480 ; A. Ruhlman, A propos d'une plaquette à caractère militaire trouvée à Thamusida, CRAI, 1935, p. 67 - 78 ; R. Roget, Le Maroc chez les auteurs anciens, Paris, 1924 ; Index de Topographie antique du Maroc, PSAM, 1938, p. 78 - 79 ; R. Rebuffat et autre, Thamusida II, ed. de Boccard, 1970 ; Thamusida III, ed. de Boccard, 1977 ; Les fouilles de Thamusida et leur contribution à l'histoire du Maroc, BAM, 1968 - 72, p. 51 - 65 ; Le bâtiment à barrages du quartier du fleuve à Thamusida, BCTH. N.S, 1965 - 66, p. 169 - 186 ; 4 ans de fouilles à Sidi Ali ben Ahmed, MEFR, LXXV, 1963, p. 67 - 78 ; R. Thouvenot, Rapport de 1950 - 1952, BCTM, 1959 - 90, p. 150.

بل الفايدة عبد العزيز، بنعبيد عطي

تاموسيجا (Tamosiga)، مدينة على المحيط الأطلسي، لا نجد لها ذكراً إلا عند الجغرافي بطليموس، فهو يحدد موقعها حسب الإحداثيات التالية (8° - 29° - 55) بين رأس هرقلس (Heraklés) (رأس الحديد) في الشمال ورأس أوساديون (7° - 30° - 29° - 15) الذي يطابق رأس سيم في الجنوب.

يتفق الباحثون فيثيان دوسان مارتان وتيسو ويسنيي (Besnier) على مطابقة موقع تاموسيجا لموگادور حيث تحيط بها الجزر وتشكل حصناً منيعاً لها. إلا أن بسنيي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث حاول أن يوطن لموگادور كذلك مستعمرة جيطي (Gytte)، المستعمرة الثانية التي أسسها حانون جنوب رأس الشمس - رأس سوليس (Cap Soleis ou Solis) وبالتالي ستكون جيطي مطابقة لموقع تاموسيجا حسب رأيه.

إن اللوائح الأسقفية حملت اسم أسقفية بهذه المدينة وإن كان مؤلف كتاب أفريقيا النصرانية لم يذكر شيئاً عن هذه الأسقفية. ويبدو أن هذا المركز الأسقفي الذي وجد في وقت من الأوقات في مدينة موگادور هو من الأسقفيات التي كانت موجودة في أفريقيا الرومانية والتي لم يرد اسمها عند المؤلفين القدامى ولا في وثائق المجامع الدينية (Conciles) وإن وردت فإنها ترد بتغييرات لحقتها من طرف الناسخين عند كتابة أسمائها، ويمكن أن يتصور أيضاً أن أسماء تلك المواقع لحقتها تغييرات من طرف الكتاب الذين لُتَنُوها. وهكذا فإن البعض يقولون تاموسيجا (Tamusiga) وآخرون يقولون تاموزيگا (Tamuziga).

M. Besnier, Géographie ancienne du Maroc, A.M. I, 1904, p. 342 ; R. Roget, Index de topographie antique du Maroc, PSAM, 1938, p. 76 - 77 ; Mauritanie Tingitane, Mauritanie n° 1, Mayo, 1928, p. 130 ; Ch. Tissot, Recherches sur la géographie comparée de la Maurétanie Tingitane, p. 253.

عيد العزيز بل الفايدة

التامول، Le bouleau، يسمى خطأً عند المغاربة بالصفصاف (Le saule) نظراً لكونه يشبه الحور (Le peuplier) واسمه العلمي هو بتولا سلتا إيبريكا Betula celtiberica، وهو ينتمي إلى فصيلة البتوليات.

إنه نوع شجري يشبه الحور الأبيض، جذعه أبيض اللون يتقشر اعتراضاً وهو مشقق في أسفله. أغصانه لينّة ومتهدلة شيئاً ما. أوراقه ثلاثية الشكل مسننة مزغبة ولزجة في صغرها ومرطاة عند بلوغها. أزهاره الذكورية على

والمجاهد قُطاط بن يزمار من قرية إبادَعَنُ المجاورة. ويقع بالقرب من تاميسين مركز حربي آخر يعرف بأزرو، احتله الأسبان يوم 5 / 8 / 1920، اشتهر بمعركة أخرى فاصلة تعرف في الأدبيات الإسبانية بمعركة "أزرو" وذلك يوم 22 يوليوز 1921 بعد سقوط مركز "أنوال" مباشرة. وفي اليوم التالي 23 يوليوز، انتهت المعركة باحتلال المركز المذكور من قبل المجاهدين والقضاء على حاميته المكونة من ستة وثمانين رجلاً.

روايات شهود عيان : مقال عن العالم التوزاني في الملعنة : ريان
وزارة الدفاع الإسبانية : م. ابن عزوز حكيم، معارك الثورة الريفية
: معركة أنوال : معاناة ميدانية.

عبد الله عاصم

التأمين، عقدة بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيها المؤمن بتعويض ما قد يتعرض له المؤمن له هو نفسه أو جهة ثالثة تذكروا العقدة من الخسارة أو العجز يشترط أن يؤدي المؤمن له قسطاً من المال معيناً للمؤمن الذي تتوازن لديه أسباب الريح والخسارة بناء على حساب الاحتمالات بتعدد هذا النوع من التعاقد. ولئن كانت ظاهرة الاحتياط من الآفات قديمة فإن أساليب التأمين العصري انبثقت عن انتشار الاقتصاد النقدي في العصر الحديث وتكاثر المعاملات التجارية والصناعات الثقيلة وكثافة الرواج والتنقل وتضخم المدن وتفاقم الأخطار والأضرار الاجتماعية حيث بات من الضروري أن ترصد بعض الأموال لمواجهة كل الأعراض، ولذلك يعتبر التأمين تقنية من تقنيات الاقتصاد الرأسمالي العصري، ولقد دخلت المغرب بعد انفتاحه على السوق العالمية بقوة الاستعمار، ودليل حداثة العهد بها في البلاد دخولها أول الأمر بأسمائها الأوروبية إذ ورد ذكرها سواء لدى التجار أو الفقهاء أو في العهد الأول من الصحافة العربية بالمغرب، بل وحتى في بعض النصوص القانونية بالمصطلح الإسباني "السيگورتا" (Seguridad) أو بالمصطلح الفرنسي "لا سورانس" (Assurance) مع ترجمتها تارة "بالضمان" وتارة أخرى "بالتأمين" إلى أن تغلب لفظ التأمين بعد الاستقلال في النصوص المكتوبة على الأقل، أما في اللغة الدارجة فمازال لفظ "لا سورانس" هو الذي يتبادر على الألسن...

ويمكن الاستدلال على كونها دخيلة على المجتمع المغربي من جهة أخرى بما قام حولها من الجدل في العشرينات والثلاثينات في البلدان الإسلامية بين مؤيد للتأمين على أنه من ضرورات التكافل الاجتماعي ومناوئ له على أنه ضرب من المخاطرة ورجم بالغيب. وكان الفقه محمد بن الحسن الحجوي قد استفتي في الموضوع سنة 1336 هـ من قبل تاجر من الدار البيضاء جاء في سؤالهما: "المرجو منكم جوابكم الشافعي بالنصوص الواردة في مسألة "السكتره" (الضمان)، فأجاب قائلاً: "لم أف على ما يمنع ذلك كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا قياساً ولا اجتهاداً

وإني قد عاجلت التجارة وحلبت أشطرها مدة ليست يسيرة ووقفت على حاجة التجارة للمعاملة على الضمان بل ضرورتها في الوقت الحاضر للمسكورتاة (لا سورانس)". ولعل هذا الجدل هو ما دعى الإمامة المغربية إلى تفويض أمر التشريع للتأمين البري للمصدر الأعظم إذ صدرت النصوص في هذا المضمار سواء القانوني منها أو التطبيقي بصيغة القرار الوزيري وليس بصيغة الظهير.

ومن علامات حداثة العهد بالتأمين في المغرب أيضاً أن أول ما تأسس من شركات التأمين على ترابه كان مجرد وكالات تنوب عن بعض الشركات الأوروبية مع تخصص معظمها في التأمين البحري مثلاً "لا إسبانيولا" (La Española) المنشأة سنة 1879 وهي إسبانية، ولا سانتال (La Centrale) ولا ريباراسيون (La Réparation) المنشأتين سنة 1883 مع تأمين هذه الأخيرة للحريق وكلاهما من فرنسا، ولا كالبيان (The Calpean) المنشأة سنة 1887 وهي إنجليزية ومانهايم (Manheim) المنشأة سنة 1886 ولويدس ألان (Lloyds Aleman) المنشأة سنة 1893 وهما من ألمانيا.

أما أول شركة مغربية للتأمين مما كان مركزها الاجتماعي في المغرب وبالضبط في مدينة طنجة فإنها لم تؤسس إلا سنة 1916 تحت اسم "المغرب"، لكن سرعان ما تم حلها مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وظل التأمين في المغرب موقوفاً على الشركات الأجنبية إلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية وانقطعت سبل التواصل مع أوروبا فعندئذ تكاثرت الشركات القائمة على التشريع المغربي للتأمين وإن أقيم جلها على الرسمال الأجنبي باستثناء "الشركة الملكية المغربية للتأمين" المنشأة سنة 1950 من أموال مغربية صرفة، بحيث عندما استرجع المغرب استقلاله سنة 1956 كان عدد شركات التأمين لا يقل عن 230 شركة جلها في الأيدي الأجنبية، ولذلك تدخلت الدولة لتقليص هذا العدد الذي كان لا يطيقه السوق المغربي، كما تدخلت لفسح مجال التأمين أمام المغاربة فجعلت حداً أدنى للضمانة الواجبة على شركات التأمين، فتقلص عدد الشركات إلى أربع وخمسين في الستينات، ثم لما صدر قانون الاستثمار سنة 1973 بقصد مغرية المقاولات والمؤسسات الاقتصادية الخصوصية، انتقل قطاع التأمين برمته إلى أياد مغربية وانحصر عدد الشركات فكان لا يتجاوز ثلاثاً وعشرين شركة في طليعة التسعينات.

ومع أن التأمين دخيل على البلاد، فإن التشريع المغربي لم يتأخر عن باقي المعمور في هذا الشأن إذ أن أول قانون متكامل للتأمين وضع في بلجيكا سنة 1908، وأول من سبق إلى التشريع في التأمين البري من البلدان الإسلامية دولة تركيا وكان ذلك سنة 1926، أما المغرب فإنه شرع أول الأمر للتأمين البحري بظهير 31 مارس 1919 الذي كان بمثابة مدونة للمبادلات والنقل عبر البحار، كما شرع لتأمين العمال من آفات الشغل في المصانع وذلك بظهير صدر في تاريخ 25 يوتيه 1927، ثم كان التفويض للمصدر الأعظم